ان ياسر عبد ربه تحدث كثيراً بالموضوع... [أما] اذا تغيرت ظروف النضال الفلسطيني وظروف منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل ملائم، عندها يمكن تشكيل حكومة منفى تقوم بتصعيد النضال وتتويجه بالانتصار» (**القبس**، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٨٨). والحال عينه بالنسبة الى الشارع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. فقد أجرت مجلة «التضامن» (العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨) استفتاء مصغّراً مع عدد من المواطنين الفلسطينيين حول حكومة المنفى؛ فانقسمت الآراء حولها، كما هو الامر داخل م.ت.ف. فقد قال العامل جمال أحمد: «لا افهم لماذا علينا ان ننشىء هذه الحكومة قبل استقلالنا»؛ بينما قال الطالب جبريل مؤيد: «اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على ذلك، فلم لا ؟ أؤيد انشاء حكومة في المنفى، بشرط استمرار ابقاء المنظمة، وبشرط عدم تقديم تنازلات»؛ وأعرب صحفي فلسطيني داخل الارض المحتلة عن خشيته من ان «تتكرر مأساة حكومة عموم فلسطين»؛ لكن د. مهدي عبد الهادي اعتبر «ان حكومة فلسطينية في المنفى خطوة متقدمة في التفكير السياسي الفلسطيني، وعليه يمكن توظيفها كأداة سياسية للتفاوض... ولعل العالم العربي يعي حقيقة وابعاد هذا الطرح الفلسطيني المرحلي» (علي الخليلي، **التضامن**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧).

ويبدو ان تباين الآراء من مسألة حكومة المنفى، على الساحة الفلسطينية، يشكل، في احد وجوهه، انعكاساً لمواقف الحكومات العربية من هذه المسألة، حيث أن تأمين الاعتراف بمثل هذه الحكومة يجب ان يبدأ من المنطقة العربية أولاً؛ ففي حين ان الرئيس المصري، حسني مبارك، اعتبر «ان هذا شأن فلسطيني، ونحن نبارك أي خطوة يتفق عليها ويرتضيها الفلسطينيون» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/١/١٩٨٨)، فان «السوريين أكدوا، مرة أخرى، معارضتهم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، لاعتقادهم بأن الاولوية يجب ان تعطى للجهود التي من شأنها تأمين استمرار الانتفاضة، [وان] الوقت لا يزال مبكراً جداً لتأليف مثل تلك الحكومة»، كما قال قيادي فلسطيني (**القبس**، ١٨/١/١٩٨٨).

الايجابيات والسلبيات

أشار مندوب جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، الى ان التخوف من حكومة المنفى كان تخوفاً من ان تتحول الى «مشروع آخر من حكومة ' عموم فلسطين ' ، وبالتالي الخوف من ' تمكتب ' الثورة؛ [ومن] الالتباس الممكن ان يحصل بين منظمة التحرير ونوع من الحكومة، واستبعاد وجود حكومة المنفى على ارض فلسطينية في مرحلة قريبة من الزمن... [لكن] الانتفاضة اثبتت أنه اصبح بالامكان بحث كل الخيارات التي تؤمن هدف التحرير، [و] منها حكومة مؤقتة وليست في المنفى... لذلك، ما فعلته الانتفاضة هو ان تجرأت الساحة الفلسطينية على البحث الديمقراطي في كل الخيارات... [و] الموضوع ان حكومة تعبر عن كيان فلسطيني خيار محتمل، والتوقيت هو ما يحدد صوابية القرار أم خطأه» (من مقابلة مع كلوفيس مقصود، **الشرق الاوسط**، ١٤/١/١٩٨٨). ويرى آخرون ان «الحكومة الفلسطينية قد تمكن من تجاوز بعض العقد التي جعلت بعض الدول الكبرى لا تقبل التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية... فاذا تأكدت القيادة الفلسطينية ان في تكوين الحكومة المؤقتة حلاً لمثل تلك العقد، فقد يكون الوقت قد حان لقيام هذا الجهاز، ودفع القضية الفلسطينية نحو الحل الذي يحقق للشعب الفلسطيني التمتع بحق تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية» ، كما قال مندوب تونس الاسبق في الامم المتحدة، رشيد ادريس (**التضامن**، العدد ٢٥٠، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٢٩).

وعلى أساس ما تقدم، يرى أحدهم «ان قيام حكومة وطنية فلسطينية من شخصيات سياسية مؤهلة بعيدة عن ' الاعتراضات ' الدولية في هذه الفترة هو المدخل المطلوب (لاستثمار)، ولا اقول (استغلال) [الاقواس في الاصل] هذه الثورة النضالية السلمية للشعب الفلسطيني، بل هو تتويج طبيعي لهذه الثورة السلمية؛ وانني أثق، كل الثقة، بأن أغلبية ساحقة في الجمعية العامة للامم المتحدة سوف تصوت بالاجماع على قبول هذه الحكومة الوطنية في الامم المتحدة، ليصبح مندوب (فلسطين) الحالي... هو أول ممثل لحكومة فلسطين